

Distr.: General
4 January 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 3 كانون الثاني/يناير 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

إننا نناشد المجتمع الدولي، والقلق البالغ يساورنا، أن يتخذ إجراءات عاجلة من أجل تقادي انفجار الوضع الوشيك في فلسطين المحتلة، والتهديدات الخطيرة التي يطرحها أمام السلام والأمن الدوليين.

فعلى مجلس الأمن أن يدين ويطالب بالوقف الفوري لجميع الاعتداءات التي تشنها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على الشعب الفلسطيني وأماكنه المقدسة، ولا سيما في القدس، التي استهدفها مرة أخرى العنصريون والمتطرفون الإسرائيليون، الذين لا تقتصر الحكومة الإسرائيلية على مساعدتهم وتحريضهم، بل تجعل منهم جزءاً لا يتجزأ منها، وهم عازمون على تنفيذ مخططهم العنصري اللاشعري والأخلاقي، غير مبالين بالمخاطر التي تهدد أرواح ملايين المدنيين والسلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي هذا الصدد، يؤسفني أن أبلغكم بأن العام الجديد بدأ بقيام متشددين من دعاة تفوق اليهودية باجتياح المسجد الأقصى/الحرمة الشريف مرة أخرى، بقيادة وزير الأمن القومي الإسرائيلي المزعوم، إيتمار بن غفير، وهو من أبرز مناصري الفاشية، إذ أقدم مرارا وتكرارا على التحريض ضد الشعب الفلسطيني وضد هذا المكان المقدس، وسعى مرارا وتكرارا إلى تأجيج أعمال العنف والترهيب بخطابه الملهب للمشاعر، وتهديداته الحاقدة، وأفعاله الاستفزازية.

واليوم، 3 كانون الثاني/يناير، اقتحم بن غفير باحات المسجد الأقصى رفقة مجموعة كبيرة من قوات الاحتلال، بعد أن أصدر بيانات علنية متكررة أشار فيها إلى اعتزله دخول المكان بالقوة، في محاولة عدوانية جديدة لتأكيد السيادة الإسرائيلية عليه، وذلك في انتهاك خطير للقانون الدولي، الذي يحظر حظرا مطلقا على السلطة القائمة بالاحتلال أن تغير طابع الأرض المحتلة ووضعها وسماتها الديمغرافية.



وعلاوة على ذلك، دعا بن غفير، وهو من أتباع حركة كاخ الإرهابية، علنا إلى تقسيم الحرم الشريف وإلى أداء الطقوس اليهودية فيه، في انتهاك صارخ للوضع الراهن التاريخي والقانوني، الذي حافظ على مدى عقود وعقود على ما يشبه الهدوء وعلى قدسية هذا المكان المقدس الشديد الحساسية.

ويجب على مجلس الأمن أن يدين إدانة لا لبس فيها هذه الأفعال غير القانونية والخطيرة، وأن يطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بوقف انتهاكاتها واعتداءاتها على هذا المكان المقدس، وبالامتثال التام لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما فيه اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتم مطالبة إسرائيل بأن تمتثل فوراً، بأقوالها وأفعالها، للوضع التاريخي والقانوني الراهن في المسجد الأقصى/الحرم الشريف، وأن تحترم السلطة الحصرية التي تتمتع بها الأوقاف الإسلامية في هذا المكان المقدس، ووصاية المملكة الأردنية الهاشمية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

ويجب أن تُبعث رسالة قوية إلى هذه الحكومة الإسرائيلية - التي أقرت أوساط المجتمع الدولي على نطاق واسع، مثلما أقر العديد من الإسرائيليين، بأنها الحكومة الإسرائيلية اليمينية الأكثر تطرفاً - لإبلاغها بأن انتهاكات من هذا القبيل لن يسمح بها تحت أي ذريعة، وأن عواقب هذه الاعتداءات والجرائم ستكون عواقب وخيمة.

وعلاوة على ذلك، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يؤكد من جديد رفضه وعدم اعترافه بأي مطالبات إسرائيلية بالسيادة على أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، أو على أماكنها المقدسة. ويتعين على مجلس الأمن أن يذكر إسرائيل بأنها السلطة القائمة بالاحتلال وبأن لا حقوق سيادية لها على الإطلاق في فلسطين المحتلة. ولا بد من التأكيد من جديد، على نحو ما تم التشديد عليه في قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، على أن المجلس لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي تتفق عليها الأطراف من خلال المفاوضات. كما إن حرص جميع الدول، على النحو المطلوب في القرار 2334 (2016)، على الوفاء بواجب التمييز في معاملاتها مع السلطة القائمة بالاحتلال وعلاقتها بها أمر يكتسي بالغ الأهمية.

وأمام مجلس الأمن الآن فرصة لاتخاذ إجراءات لتحديد توجه هذا العام الجديد بالإشارة إلى أنه لن يتسامح مع انتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان، وأن الجناة سيخضعون للمساءلة وسيحملون العواقب.

وأمام مجلس الأمن أيضاً فرصة كسر حلقة شلله، وفرصة التصرف وفقاً لنص وروح واجباته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لمواجهة ما يشكل تهديداً واضحاً للسلام والأمن الدوليين.

وأمام مجلس الأمن كذلك فرصة تحمل مسؤولياته والتأكيد من جديد على أولوية الميثاق وسيادة القانون في هذه اللحظة التي يتعرضان فيها لمثل هذا الخطر، وفرصة إعادة التأكيد على أن منع نشوب النزاعات وتسويتها هما ما يبرر وجوده.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يظل في موقف المتفرج أمام هذا الوضع المحفوف بالمخاطر، ويجب عليه أن يسمع صوته وأن يؤكد سلطته. فمثل هذه الإجراءات العاجلة والجادة تنفرد بالقدرة على تقادي الانفجار العنيف والحرب الدينية التي تهدد هذه الحكومة الإسرائيلية والمتطرفون العنصريون الحاقدون الموالون لها بإثارتها، وعلى إنقاذ أرواح الملايين من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين المعرضين للخطر بسبب الاحتلال الاستعماري غير القانوني ونظام الفصل العنصري.

ونظرا للأخطار الشديدة التي تشكلها الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، خاصة على المسجد الأقصى/الحرم الشريف، وكذلك على أهالينا المدنيين - التي شملت قتل مزيد من الأطفال، ومن بينهم آدم عياد البالغ من العمر 15 عاما، الذي أصابه جنود إسرائيليون بطلق ناري في صدره اليوم، في غارة على مخيم الدهيشة للاجئين في بيت لحم، وشابان آخران، هما محمد سامر حوشية، 22 عاما، وفؤاد محمود عابد، 25 عاما، اللذان قُتلا رميا بالرصاص أمس، في غارة عسكرية إسرائيلية على بلدة كفر دان، بشمال الضفة الغربية - فقد وجه إيلينا الرئيس عباس تعليمات بالدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن ليتخذ إجراءات على الفور .

وإننا نحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل على الاستجابة بسرعة لنداءاتنا وتحمل مسؤولياتهما من أجل وضع حد لسطوة العنف والإرهاب اللذين طالما ارتكبتها الحكومة والجيش الإسرائيليان وميليشيات المستوطنين ضد الشعب الفلسطيني وأماكنه المقدسة، بل ضد وجوده ذاته. ويجب أن تكون في طليعة هذه الجهود إجراءات ملموسة للمساءلة - يتخذها المجلس والجمعية العامة وجميع الدول وتعرضها المحاكم، بما فيها محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. ونحن نهيب بالمجتمع الدولي أن يعمل الآن دون إبطاء، من أجل إنقاذ الأرواح البشرية المعرضة للمخاطر ومن أجل تحقيق العدالة والسلام.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 773 رسالة، التي وجهناها بشأن الظلم المستمر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على مر التاريخ والجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 20 كانون الأول/ديسمبر 2022 (A/ES-10/920-S/2022/985)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم